والمنفصل مستقل بنفسه فهو محتاج للفظ اخر يتصل به فيستتر ابه ويتبع بعد
الاخلاف المتصل فانه ليس كذلك فهو كجز من غيره فليس كلمة بالفعل بل بالقوة
بخلاف الاول وحاصل ما قاله المصنف ان التغاير بين اللفظين اما
بتغايرها ولو اتحد معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظهما
بالبساطة والتركيب كما مر واما بتغاير المعنيين ولو اتحد لفظا كيا في المخاطبة
والمتكلم ويرد على جواب المصنف نحو قولك عجب زيد من كوني مسافرا
واكرمني خالد ويرى عمرو فان الياضمير واحد متصل للمتكلم وقد وقع في
المحال الثلاث وكذا عجبت من كونهم مسافرين واكرمتهم ومررت بهم فان
لفظة هم ضمير واحد متصل لجمع المذكر الغايب وقد وقع في المحال الثلاث
فان قلت وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض له وكلام المصنف فيما
مشترك بين المحال الثلاث بطريق الاصالة قلت قال شيخنا هذا صحيح
لكنه لا يمنع القايل ان يقول ان بعض الضماير غير لفظة هما قد وقع في المحال وكذا لو
بطريق العروض دون بعض فهلا ذكروه ايضا وسواء اما هو بطريق الاصالة
وما هو بطريق العروض لان ذلك افيد فان قلت تركوا ذلك للعلم به قلت
ان اردت العلم به من كلامهم هنا فهو ممنوع او من كلام غيرهم او من كلامهم في
محل اخر فاشتراك ما ذكر فانه معلوم من مواضع ومن كلام غيرهم
فليتامل **قوله** والفاظ الضماير كلها مبنيه اي بالاتفاق واغا لم يقل
والضماير ينبه بها على ان محالها معربه كما مر وقوله مبنيه لا يفيد وجوب
البنا المصرح به في النظم اذ البنا قد يجوز ولا يجب كما في الزمان المحمول
على اذ مضافا الى الجملة كما سياتي في قول النظم واختر بنا متلو فعل بنيا الخ
وقد يقال ان اللفظ عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الكامل منه فيفيد
وجوب البنا لكنه لا يفيده نصا واختلف في سبب بنايها فقيل شبهها
بالحروف في المعنى فانها متضمنه للتكلم والخطاب والغيبة التي هي من
معاني الحروف وقيل في الوضع لان اكثرها على حرف او حرفين وحمل الباقي
عليه والاول اقعد لشموله وفي التسهيل وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعا

وافتقارا

١٧٨

وافتقارا وجمودا او للاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فاعتبر
في البنا احد هذه الامور الاربعة خلاف ما يوهمه كلام ولده من ان المعتبر الاخير
منها ولا يضر على الاخير اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه
النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المونث السالم والمراد
بالجمود عدم التصرف بوجه من الوجوه حتى بالتصغير والمراد من
اختلاف صيغه ان المتكلم له في الرفع تا مضمومه نحو قمت وفي النصب
والجر يا نحو ربي اكرمني وللمخاطب في الرفع تا مفتوحة في التذكير ومكسورة
في التانيث فاغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب
الامتياز وهو حاصل ويقتضي كون البنا للاستغنا ان لا يكون لها محل
من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فايد
لذلك وقد اسلفنا جميع ذلك مع زيادة **قوله** ويختص الاستتار بضمير
الرفع قال الرضي اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب
والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجز الفعل وخاصة
الضمير المتصل فجوزوا في باب الضماير المتصله التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شي
ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما
يستتر فيه قد مضت والباقي قوله بضمير الرفع اي رفع محله داخله على
المقصور عليه والمقصور الاستتار **قوله** وينقسم المستتر اي باعتبار
عامله الى مستتر وجوبا اي استتارا واجبا اوذا وجوب فهو وصف مصدر
محذوف لا تمييز والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار
الوجوب وهو فاسد فليتامل **قوله** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا
ضمير منفصل اي في اعرابه والوقوع ~~وهو ما لا~~ موقعه **قوله** وهو
المرفوع بامر الواحد الضمير المرفوع راجع لقوله وهو ما لا يخلفه الخ
وقوله المرفوع بامر الواحد كقومي وبامر الاثنين والجماعة فانه غير مستتر
وقوله المرفوع مجاز معه قرينته وهي قوله والفاظ الضماير كلها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)